تاريخ الانتخابات في تركيا

إبراهيم ضالميش
باحث سياسي

ملخص

بشكل عام، هيمنت السياسات اليمينية واليسارية على السياسة التركية على مر السنين. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نتائج هذه الانتخابات التاريخية من أجل معرفة حجم التأييد الشعبي الذي تتمتع به كل حركة سياسية في البلاد. بدءًا من التحول إلى التعددية الحزبية في تركيا، يمكن ملاحظة ظهور العديد من الأيديولوجيات والجماعات والأحزاب السياسية التي تحظى بتأييد طبقات اجتماعية مختلفة. وعلى الرغم من أن التدخلات العسكرية أضرت بالمسار الديمقراطي في البلاد، إلا أنه كانت هناك بيئة سياسية مفعمة بالسياسات الحزبية النشطة والانتخابات. خلال فترة الديمقراطية التركية، تم إنشاء عدد من الأحزاب، وكذلك تم إغلاقها. يتناول هذا المقال مسار الانتخابات وأداء الأحزاب مع التركيز بشكل خاص على الأيديولوجية والقاعدة الانتخابية للأحزاب.

في الأشهر التي سبقت الانتخابات المحلية في 30 مارس عام 2014، على غير العادة، فتح المشهد السياسي التركي الساحة لنقاش حاد. خلال هذه الفترة، ذكرت وسائل إعلام مناهضة للحكومة أن المشهد السياسي في البلاد على شفا تحول كبير. كان معلقو المعارضة على قناعة بتكهناتهم بأن حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم لن يكون أمامها أي خيار سوى الدعوة إلى انتخابات مبكرة، أو ربما تجد نفسها قد أُطيح بها من السلطة. ومع ذلك، أسفرت الانتخابات عن نتائج غير مفاجئة حيث بقي ميزان القوى بين الأحزاب السياسية دون تغير إلى حد كبير. ومن ثَمَّ، أصبح من الواضح أن التوقعات التي أطلقها المحللون والمعارضون كانت مجرد أماني وأحلامًا أكثر من كونها حقائق على أرض الواقع. وبمجرد ظهور النتائج الأولية للانتخابات، بدأت المعارضة الحديث عن حكايات الراحل

رؤية تركية
2014 - 12
99 - 89

	LEFT		RIGHT		OTHER
	CENTER	FAR	CENTER	FAR	
1950	CHP		DP	MP	Independents
1954	CHP		DP	CMP, TKP	Independents
1957	CHP, HP		DP	CMP	Independents
1961	CHP		AP, YTP	CKMP	Independents
1965	CHP	TİP	AP, YTP	MP, CKMP	Independents
1969	CHP	BP, TİP	AP, YTP	GP, MP, MHP	Independents
1973	CHP	TBP	AP, DP	MSP, CGP, MHP, MP	Independents
1977	CHP	TBP, TİP	AP, DP	MSP, MHP, CGP	Independents
1983	HP		ANAP, MDP		Independents
1987	SHP, DSP		ANAP, DYP	RP, MÇP, IDP	Independents
1991	SHP, DSP	SP	ANAP, DYP	RP	Independents
1995	CHP, DSP	İP	ANAP, DYP	RP, MHP, MP, YDP, YP	HADEP, Independents, YDH
1999	CHP, DSP	ÖDP, BP, İP, EMEP, SİP, DEPAR, DBP	ANAP, DYP, DTP	MHP, FP, BBP, DP, MP, YDP	HADEP, Independents, LDP
2002	CHP, DSP, YTP	İP, ÖDP, TKP	ANAP, DYP	AKP, MHP, SP, BBP, YP, BTP, MP	GP, DEHAP, Independents, LDP
2007	CHP	HYP, İP, TKP, ÖDP, EMEP	DP	AKP, MHP, SP, BTP, ATP	Independents, GP, LDP
2011	CHP, DSP	TKP, EMEP	DP, DYP	AKP, MHP, SP, HAS, BBP, MP, MMP	Independents, HAKPAR, LDP

الشكل-1 تصنيف الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية منذ 1950 [1].

عزيز نسين، الكاتب العلماني والفكاهي الذي ادعى أن 60٪ من المواطنين الأتراك بلهاء.

وكأمر واقع، فإن مشاعر من هذا النوع وشغف ما قبل الانتخابات تعد من السمات التقليدية للانتخابات في تركيا. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يشير إلى أن الوضع الحالي سيتغير في المستقبل المنظور. بصفة عامة، هيمنت السياسات اليمينية واليسارية على السياسة التركية على مر السنين. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نتائج هذه الانتخابات التاريخية من أجل معرفة حجم التأييد الشعبي الذي تتمتع به كل حركة سياسية في البلاد.

أدى تفكك الإمبراطورية العثمانية التدريجي وإخفاقها في منافسة الغرب إلى ظهور تقليدَيْن سياسيين، تحوّلا إلى مخيمات مضادة لبعضهما بعضًا نتيجة للعديد من التطورات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. بشكل عام، طمح أحد هذين الطرفين إلى الوصول إلى القيم الغربية من خلال إدارة مركزية، وهو الطراز العلماني من السياسة والليبرالية الاجتماعية والسياسة الاقتصادية الدولية. وبعد أن حقق شعبية هائلة في السنوات الأخيرة من حكم الإمبراطورية العثمانية، كان لهذا التقليد السياسي أنصار بين النخب التي أسست

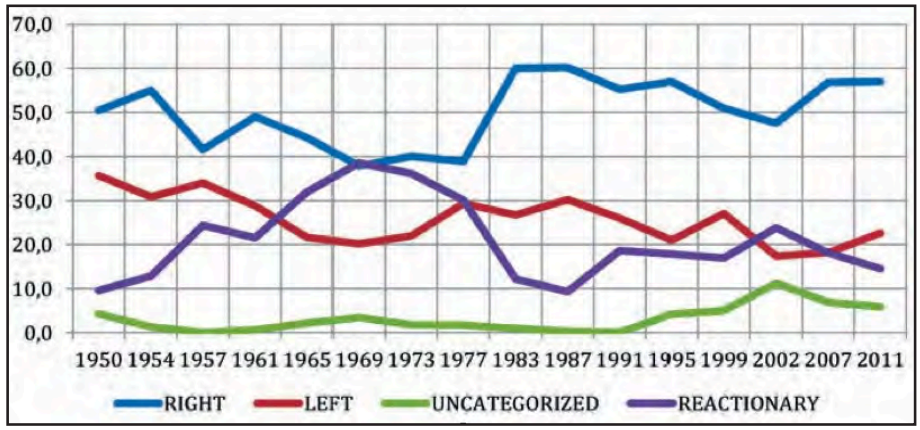

الشكل-2 توزيع جميع الناخبين المسجلين في الانتخابات البرلمانية، 1950-2011.

الجمهورية في 1923. خصومهم، لأسباب مفهومة بما فيه الكفاية، أرادوا هيكلًا إداريًّا لا مركزيًّا من شأنه تعزيز القيم المحلية المحافظة الاجتماعية والليبرالية الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على الديمقراطية والحريات السياسية.

منذ تأسيس الجمهورية إلى حين انتقالها إلى نظام التعددية الحزبية في عام 1946، حكم حزب الشعب الجمهوري (CHP) البلاد بمفرده، وأثبتت محاولات أحزاب المعارضة بأن يكون لها دور عدم جدواها، بل قوبلت بأعمال دموية في بعض الأحيان. في هذا السياق تم تأسيس الحزب الديمقراطي (DP)، الذي ظهر مباشرة بعد اعتماد التعددية الحزبية، أسسه ساسة حزب الشعب الجمهوري السابقون جلال بايار وعدنان مندريس، وفؤاد كوبورلو، ورفيق كورلاتا. لأهداف هذه الدراسة، سنتجاهل الفروق الكبيرة، وسنصف حزب الشعب الجمهوري ومن خلفه باليسار، في حين سيشار إلى الأحزاب السياسية كالحزب الديمقراطي باليمين.

يوضح الشكل1 لائحة الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات البرلمانية منذ عام 1950، ويحدد موقعها في الانقسام بين اليسار واليمين.

قبل الشروع في تحليلنا، قد يكون من الضروري إجراء تفسير منهجي: في كل انتخابات، تحسب النتائج وفقًا لأعداد الناخبين المسجلين الذين شاركوا في الانتخابات من دون أي أخطاء إجرائية. وبعبارة أخرى، نتائج الانتخابات تتجاهل الناخبين المسجلين الذين لم يشاركوا في الانتخابات، وكذلك الأصوات الباطلة. على سبيل المثال، دعونا نفترض أن اثنين من المرشحين لمناصب عامة في حي ما يبلغ عدد الناخبين المسجلين فيه 100 ناخب مسجل، وحصل المرشح الأول على 40 صوت والآخر على 20 صوت، فإن هذا يعني أن 40 شخصًا لم يشاركوا في الانتخابات. في هذه الحالة، فإن النتائج الرسمية تشير إلى أن

الناخبون اليمينيون لديهم ميل إلى عدم المشاركة في الانتخابات في بعض الأحيان عندما تحدّ الظروف من مجال السياسة البرلمانية

الفائز حصل على 66.7 في المئة من الأصوات بينما حصل أقرب منافس له على 33.3 في المئة. على هذا النحو، فإن 40 في المئة من جميع الناخبين تتحول فعليًّا إلى 66.7 في المئة من الأصوات الصحيحة، كما أن 20 في المئة من الأصوات التي ذهبت للمرشح الخاسر سوف تظهر في النتائج الرسمية 33 في المئة. فإنه سيكون من غير المنطقي، بطبيعة الحال، توقع نتائج انتخابات بالإشارة إلى إجمالي عدد الناخبين المسجلين. وفي نفس السياق، على افتراض أن عدم المشاركة في الانتخابات تشير إلى اللامبالاة وعدم الاهتمام، وهو ما قد يترتب عليه تقييمات مضللة لنتائج الانتخابات. جميع البيانات الكمية التي تقدمها هذه الدراسة، ما لم يظهر خلاف ذلك- تعكس توزيع الأصوات مع الإشارة إلى إجمالي عدد الناخبين المسجلين، مع أننا نتصور أن قرار عدم المشاركة في الانتخابات يعد رد فعل سياسي، أو بسبب عدم وجود خيارات في مقابل الموقف السلبي.

يوضح الشكل2 شعبية اليمين واليسار في الانتخابات البرلمانية بين عامي 1950 و2011 مع الإشارة إلى إجمالي عدد الناخبين المسجلين. على هذا النحو، يوضح الشكل أيضًا نسبة الناخبين الذين لم يشاركوا في الانتخابات، وكذلك شعبية المتنافسين، مثل المستقلين، الذين لا نستطيع تصنيف انتماءاتهم، لأي من المجموعتين (غير المصنفين).

كما توضح البيانات، حصل اليمين على أكثر من 50 في المئة من الأصوات في أول انتخابات حرة ونزيهة في عام 1950، وازدادت النسبة بما يقرب من 5 في المئة بعد أربع سنوات. في الستينيات والسبعينيات ظلت حصة اليمين من مجموع الأصوات دون مستوى الـ50 في المئة، على الرغم من أن أول انتخابات بعد انقلاب عام 1980 العسكري حسنت بشكل كبير من شعبية الحركة. وعلى الرغم من بعض الخسائر في التسعينيات، كان هناك اتجاه تصاعدي مستمر في شعبية اليمين منذ عام 2000.

وفي الوقت نفسه، كانت خبرة اليسار مختلفة قليلًا. أولًا، من المهم أن نشير الى أن حصة حزب الشعب الجمهوري من الأصوات في انتخابات عام 1950 مثلت أعلى مستوى تاريخي لمخيم اليسار. وبينما تضاءلت شعبية اليسار في الانتخابات اللاحقة، ارتفعت شعبية حزب الشعب الجمهوري بقيادة بولنت أجاويد في السبعينيات في مقابل خسائره، والإخفاق في كسر حاجز الـ30 في المئة. في أعقاب الانقلاب العسكري عام 1980، اقترب اليسار من نسبة الـ30 في المئة في 1987 و1999، إلا أن الاتجاه العام كان منخفضًا.

ومن شأن نظرة فاحصة أن تكشف أيضًا عن أن اليمين واليسار اتبعا اتجاهات مماثلة في الستينيات، ومرة أخرى بعد عام 1980،

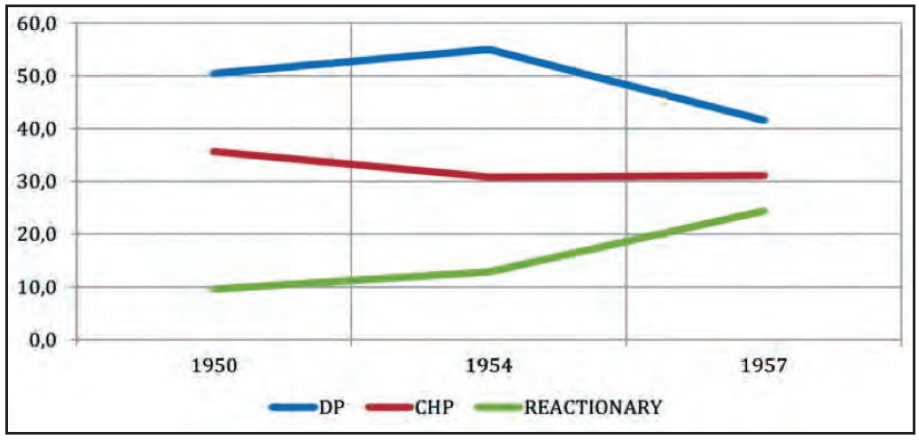

الشكل-3 دعم الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري بالإشارة إلى العدد الكلي للناخبين1950-1957

انخفضت شعبية المخيم السابق تزامنًا مع انخفاض أصوات المخيم الآخر، والعكس صحيح. تدل هذه الظاهرة على التقلب الانتخابي المحدود بين اليمين واليسار. بشكل أكثر تحديدًا، فإن معدل التغير بين أصواتهم وصل إلى 0.03 وهي نسبة هزيلة، مما يعني أن التقلب عمليًّا غير موجود.

إذا لم يكن هناك عمليًّا أي تقلب انتخابي بين اليمين واليسار، فكيف يمكننا تفسير التغيرات الإيجابية والسلبية في الدعم الشعبي؟ بكل بساطة، عدد الناخبين الذين لا يشاركون في الانتخابات يقدمون تفسيرًا لهذه الظاهرة. التغير بين الناخبين اليمينيين والرجعيين تظل عند 0.92، وهو رقم كبير بشكل ملحوظ. وفقًا لذلك، فإن زيادة أعداد الناخبين الذين اختاروا عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع أدى إلى انخفاض الدعم الشعبي لليمين.

بينما يمكن عَدِّ الرجعيين أيضًا على أنهم يشكّلون تقلبات في تصويت اليسار، فإن (0.33) تجعل هذا التفسير أقل وضوحًا.

ومن السهل القول: إنّ الناخبين اليمينيين لديهم ميل إلى عدم المشاركة في الانتخابات في بعض الأحيان عندما تحدّ الظروف من مجال السياسة البرلمانية. وعلاوة على ذلك، فإن عددًا كبيرًا من الأحزاب اليمينية المشاركة في الانتخابات غالبًا ما تجعل المعسكرين قريبين بالإشارة إلى الأصوات الصحيحة.

ومن الأمثلة على ذلك الصراع بين حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، الذي استمر طوال الخمسينيات. لذا يمكن القول إن الناخبين -بعد أن سئموا نظام الحزب الواحد- اختاروا إعطاء فرصة لحزب المعارضة في انتخابات عام 1950. وبحلول عام 1954، ارتفعت شعبية الحزب الديمقراطي DPإلى 58 في المئة بفضل أداء الحكومة المثير للإعجاب. خلال هذه الفترة، انخفضت أصوات حزب الشعب الجمهوري لتصل إلى 35 في المئة. وأصبح الحزب الديمقراطي DP أكثر سلطوية، وانخفض أداؤه، ثم واجه اتهامات بالفساد والرشوة، وفاز الحزب بانتخابات عام 1957 بفارق

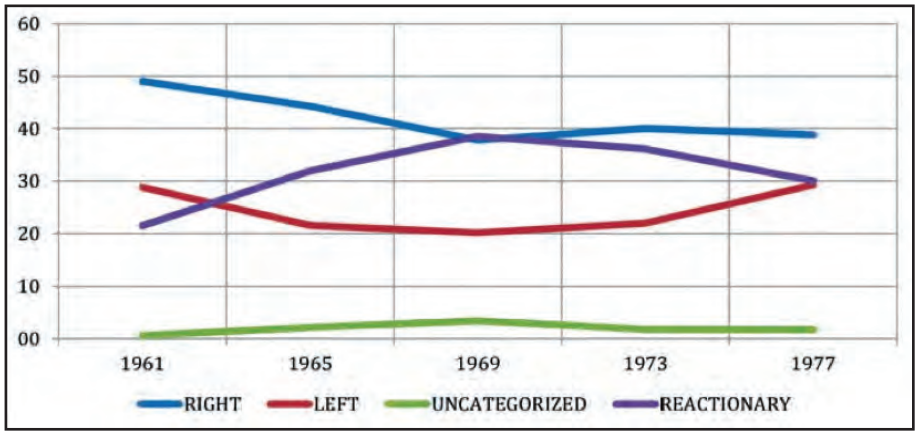

الشكل-4 مستويات الدعم في الانتخابات البرلمانية بالإشارة إلى جميع الناخبين، 1960-1980

قليل من الأصوات (الحزب الديمقراطي ٪48، وحزب الشعب الجمهوري ٪41). ولعدم رغبته في تغيير أساليبه بعد انتخابات عام 1957، أطاح الجيش به من السلطة بعد ثلاث سنوات. وتؤكد نتائج الانتخابات وحدها ذلك السرد.

وفقًا للشكل3، ارتفعت حصة الحزب الديمقراطي من الأصوات في عام 1954، في حين عانى حزب الشعب الجمهوري من بعض الخسائر. كما ذكر سابقًا، حقق حزب الشعب الجمهوري بعض النجاح في انتخابات عام 1950، حيث أخفق الحزب في تحقيق هذا المستوى من الدعم الشعبي في السنوات اللاحقة. وفي الوقت نفسه، فاز اليسار بـ30 في المئة من الأصوات في انتخابات عام 1954، وهو المستوى الذي وصل إليه التيار مرتين فقط في تاريخ التعددية الحزبية في تركيا. كشف التصويت عام 1954 عن قاعدة الناخبين الفعلية لحزب الشعب الجمهوري، وأوضح مكانة الحزب الديمقراطي كحزب سياسي في طريقه إلى تحقيق الذات. وبينما مُني الحزب الديمقراطي بخسائر كبيرة في عام 1957، إلا أن الظاهرة لم تعكس تحولًا باتجاه حزب الشعب الجمهوري. بدلًا من ذلك، اختارت مجموعة كبيرة من الناخبين التخلي عن دعم الحزب الديمقراطي، واختارت عدم المشاركة في الانتخابات. لذا لم يكن هناك أي تقلب انتخابي بين اليمين واليسار.

أنهى الانقلاب العسكري عام 1960 فجأة حكم الحزب الديمقراطي، وكان بمثابة آفاق جديدة لتدخل المؤسسة العسكرية في السياسة المدنية. ومع إعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس الذي فاز في ثلاثة انتخابات برلمانية متتالية وحظي بدعم شعبي كبير بعد محاكمة صورية، فُقدت الثقة في العملية السياسية، ولاسيما في ظل حكم المجلس العسكري. ونتيجة لذلك، ارتفعت أصوات الرجعيين من 20 في المئة إلى 40 في المئة بحلول نهاية الستينيات، وهو ما جعل الجيش يتحرك مرة أخرى في 1970. كان لصدمة الإطاحة بالحزب الديمقراطي تأثير كبير في

الجماهير في السبعينيات، ووجد الناخبون الذين يميلون إلى اليمين، أنفسهم منقسمين بين خمسة أحزاب سياسية، الأمر الذي سهل صعود أجاويد، أسطورة اليسار الذي فاز بـ33.3 في المئة في عام 1973 وبـ41.4 في المئة في عام 1977 متفوقًا على اليمين. مرة أخرى، ينظر إلى فترة حكم أجاويد على أنّ أي زعيم يتسم بالصدق والأمانة والمعرفة يمكنه جذب عدد هائل من الأصوات لحزب الشعب الجمهوري. الشكل 4، يشير إلى أن انتصارات أجاويد تعود إلى ضعف اليمين.

مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الناخبين المسجلين في البلاد، فإنه بصعوبة تجاوزت حصة اليسار 20 في المئة في انتخابات عام 1973، وكانت أقرب إلى 30٪ بعد أربع سنوات. كما ذكر سابقًا، يمثل هذا المستوى سقفًا للحركة، وهو ما يعني أن أجاويد حصل على هذه المكانة باعتباره أسطورة سياسية؛ لقدرته على مغازلة الناخبين اليساريين. ونتيجة لأن العديد من الأحزاب اليمينية تنافست على أصوات الناخبين، كما أن ناخبين يمينيين لم يشاركوا في الانتخابات، تمكن حزب الشعب الجمهوري من الفوز في انتخابات 1973 و1977.

وثمة تصور خاطئ نجم عن المشهد السياسي في السبعينيات، وهو أن ميل الناخبين لاختيار المرشحين اليساريين في الانتخابات البلدية، كان يعني أن اليسار بارع في إدارة الحكومات المحلية. سادت هذه الفكرة في السبعينيات، عندما فاز حزب الشعب الجمهوري ببلدية العاصمة أنقرة: فدات دالوكاي في عام 1973 (42.4٪)

ثمة تصور خاطئ نجم عن المشهد السياسي في السبعينيات، وهو أن ميل الناخبين لاختيار المرشحين اليساريين في الانتخابات البلدية، كان يعني أن اليسار بارع في إدارة الحكومات المحلية

وعلي دينتشر في عام 1977 (48٪). وما يجهله الكثيرون حول هذه السباقات البلدية، هو أن نسبة المشاركة كانت 53.5 في المئة في الانتخابات الأولى و50.6 في المئة في عام 1977. على هذا النحو، حصد مرشحو حزب الشعب الجمهوري 20 في المئة و22.8 في المئة من الأصوات، على التوالي، في 1973 و1977. وعكس ضعف الإقبال على الانتخابات الشعور العام بالاستياء بين الناخبين اليمينيين بسبب التدخلات العسكرية في الأعوام 1960 و1971، في حين كان اليسار حريصًا على إحراز انتصارات. وقد كان عدم الاهتمام بين الناخبين اليمينين أكثر شيوعًا في الانتخابات المحلية.

في هذا الإطار، فإن الوضع في الستينيات والسبعينيات نتج تحديدًا عن إخفاق اليمين في التوحد تحت راية حزب واحد كما فعل طوال الخمسينيات. في الواقع، بعد عامين فقط من إنشاء الحزب الديمقراطي، اتهمت شخصيات عامة، منهم الجنرال المتقاعد فوزي عثمان بولوكباشي المعارضة بلعب لعبة "الديمقراطية الموجهة"، وترك الحزب الديمقراطي يشكل حزب الأمة. وجادلوا أن مؤسسي الحزب الديمقراطي عملوا سابقًا

في حزب الشعب الجمهوري، وأنهم موالون لأيديولوجية الحزب الجمهوري. بلغت الخلافات بين قيادات الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري مبلغًا كبيرًا، ومن ثَمَّ أخفقوا في الارتقاء إلى مستوى توقعات الناخبين اليمينيين. نظرًا لهذه الظروف، كان الحزب الديمقراطي أخف الضررين مقارنة بحزب الشعب الجمهوري، لهذا السبب مثل الحزب يمين الوسط، جنبًا إلى جنب مع حزب العدالةAP في الستينيات، وأحزاب الوطن الأم، والطريق القويم في الثمانينيات والتسعينيات. في هذه الأثناء، ركزت الحركات اليمينية، على القيم القومية المحافظة، والمشاركة في السياسة البرلمانية. ومن حيث المنافسة الانتخابية، سعت كل من الفئات الفرعية من اليمين إلى جذب نفس قاعدة الناخبين. سيوضح الشكل5 هذا الكلام.

كان معدل التغير بين أصوات يمين الوسط وأقصى اليمين عاليًا وسلبيًّا (0.89-). وبعبارة أخرى، أصبحت أحزاب أقصى اليمين تحظى بشعبية متزايدة، وانخفضت أصوات يمين الوسط. وقبل الانتخابات البرلمانية في 2011، لم تحَظ أحزاب يمين الوسط بأي شعبية.

إن منفذي انقلاب عام 1980 العسكري حظروا على وجه التحديد جميع أحزاب أقصى اليمين من خوض الانتخابات، وهو القرار الذي جعل التصويت ليمين الوسط يرتفع بشكل غير مسبوق تاريخيًا إلى حوالي 60 في المئة

عندما نقارن بين أصوات يمين الوسط وأقصى اليمين، نلاحظ تغيّرًا جذريًّا في علاقتهما إلى اليسار: معدل التغير بين يمين الوسط واليسار هو 0.67، ومن ثَمّ هو إيجابي. في هذا الصدد، فإن مجموعتي الأحزاب السياسية تميل إلى الصعود والهبوط في الدعم الشعبي. وفي الوقت الذي تمتعت فيه المؤسسة العسكرية بدعم من عامة الشعب، حظيت كلتا المجموعتين بدعم

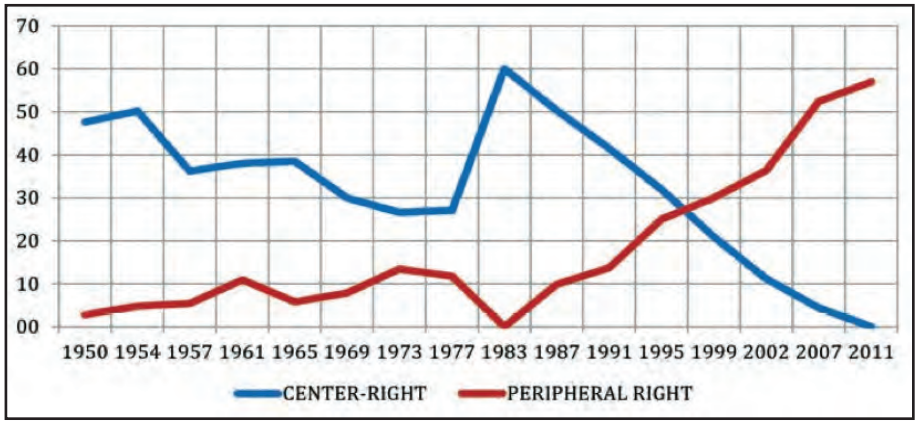

الشكل-5 الدعم الشعبي لأحزاب يمين الوسط وأقصى اليمين،1950-2011

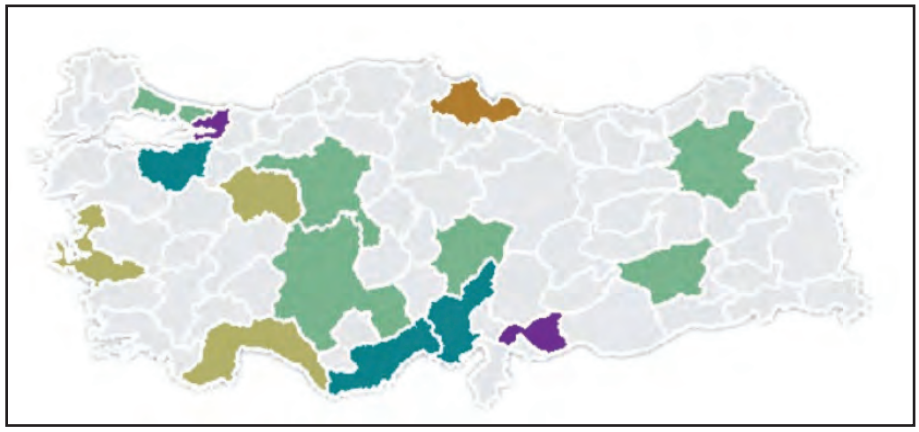

الشكل-6 سباقات البلدية في الانتخابات المحلية لعام 1994 ..[2]

شعبي أكبر. واستطرادًا، فإن التغيّر بين أحزاب أقصى اليمين وأقصى اليسار سلبي (0.60-). كما يوضح الشكل 5، فإن منفذي انقلاب عام 1980 العسكري حظروا على وجه التحديد جميع أحزاب أقصى اليمين من خوض الانتخابات، وهو القرار الذي جعل التصويت ليمين الوسط يرتفع بشكل غير مسبوق تاريخيًّا إلى حوالي 60 في المئة. في السنوات اللاحقة، أدى إدراج أحزاب أقصى اليمين إلى انخفاض ملحوظ في أصوات يمين الوسط، كما أن الناخبين المحافظين والقوميين تجمعوا حول الأحزاب السياسية التي تحمل أيديولوجيات تناسبهم. وظهر هذا التحول في الانتخابات المحلية عام 1994، عندما أصبح حزب الرفاه أول حزب من أحزاب أقصى اليمين يفوز في الانتخابات في تركيا، وبعد سنة واحدة، شرع في تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب من أحزاب يمين الوسط. خلال هذه الفترة، اتضحت قدرة حزب الرفاه على جذب الجماهير (انظر الشكل 6).

في الانتخابات المحلية عام 1994، حصد حزب الرفاه أصوات المناطق ذات الميول المحافظة، الطَّرَفية، مثل: قونيا وقيصري وأرضروم، فضلًا عن إسطنبول وأنقرة، أكبر المدن في البلاد. كما ذهبت ديار بكر في الجنوب الشرقي ذات الأغلبية الكردية إلى الحزب أيضًا. لم تحقق تلك الانتخابات نجاحًا كبيرًا لحزب الرفاه فقط، ولكن وضعت لأول مرة رجب طيب أردوغان في المشهد السياسي في البلاد رئيسًا منتخبًا لبلدية إسطنبول. وكان انخفاض أصوات يمين الوسط، إلى جانب الانقسامات بين الأحزاب اليسارية والزيادة المستمرة في أصوات أقصى اليمين، بمثابة تهديد للمؤسسة العسكرية، والتي قامت بانقلاب "ما بعد الحداثة" 1997. وادعت المؤسسة العسكرية كذبًا أن أحزاب اليسار ويمين الوسط ستشهد انتعاشًا، إلا أن الصعود كان لأحزاب أقصى اليمين، مثل: حزب الحركة القومية (MHP) وحزب الفضيلة (FP)، خليفة حزب الرفاه المحظور. وبعد وقت قصير من إغلاق المحكمة الدستورية

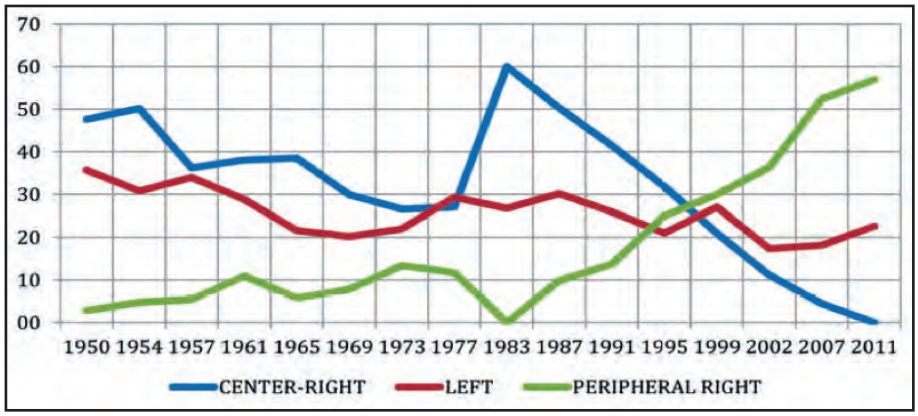

الشكل-7 اتجاهات التصويت في الانتخابات البرلمانية، 1950-2011.

لحزب الفضيلة، دخل حزب العدالة والتنمية الساحة السياسية في البلاد. لفترة وجيزة ظل الناخبون اليمينيون يصوتون لأحزاب أقصى اليمين، ودفع الإخفاق في إقناع الناخبين، أحزاب يمين الوسط إلى هامش السياسة في تركيا.

وبصرف النظر عن الكماليين العلمانيين، حظي اليسار بدعم مجموعتين اجتماعيتين إضافيتين: العلويين والسكان المهاجرين من دول البلقان.

يقدم الشكل 7 ملخصًا موجزًا عن كيفية أداء أحزاب يمين الوسط، واليمين واليسار في الانتخابات البرلمانية منذ عام 1950. في السنوات الأخيرة، اختفت أحزاب يمين الوسط فعليًّا من المشهد السياسي مع انعدام أي فرصة لإحيائها نظريًّا. وفي الوقت نفسه، وصل مستوى الدعم الشعبي لأحزاب أقصى اليمين إلى ذروته. في المقابل، نلاحظ انخفاضًا ملحوظًا في الدعم الشعبي لليسار. إذا كانت الاتجاهات المذكورة فيما سبق تخص فئات اجتماعية معينة، فكيف نفسر تراجع اليسار؟ أولًا يجب أن نلاحظ أن أصوات الناخبين اليساريين، على الأقل في الوقت الحاضر، لم تذهب إلى اليمين. بدلًا من ذلك، فقدت أحزاب يسار الوسط أصواتها، وذهبت إلى منافسين من أقصى اليسار، الذين ارتفعت حصتهم من الأصوات على مدار الأعوام. في أوائل التسعينيات، ذهبت أعداد كبيرة من أصوات اليسار إلى الحركة السياسية الكردية التي حظيت منظماتها -مثل: حزب الشعب الديمقراطي DEHAP وحزب السلام والديمقراطية BDP- بالقبول، وذلك بفضل تركيزها على الهوية العرقية الكردية. على هذا النحو، انخفضت أصوات اليسار من 30 في المئة إلى 25 في المئة. وبصرف النظر عن الكماليين العلمانيين، حظي اليسار بدعم مجموعتين اجتماعيتين إضافيتين: العلويين والسكان المهاجرين من البلقان الذين يقيمون في المحافظات الغربية للبلاد. بعد إخفاق عدد قليل من المحاولات لتشكيل

حزب سياسي خاص بهم وجذب غالبية العلويين- اختارت المجموعة الأولى أن تصبح جزءًا من الكل. تجربة حزب السلام والديمقراطية BDP -مع ذلك- قدمت درسًا قيمًا للمجتمع العلوي حول قدرة التأثير على النقاش السياسي من خلال حزب سياسي صغير، ولكنه منظم تنظيمًا جيدًا بدلًا من الانضمام إلى قوى من جماعات أخرى ذات أجندات سياسية مختلفة. ربما نتيجة للنجاح الكبير الذي حققه حزب السلام والديمقراطية BDP، قد يفكر المجتمع العلوي في تشكيل حزب سياسي خاص به في المستقبل، والذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الدعم الشعبي لليسار (حوالي 6٪). وفي الوقت نفسه، فإن مجتمعات المهاجرين تميل إلى دعم سياسيين من أصول بلقانية، والذي ظهر في أداء حزب الشباب (GP) في الانتخابات البرلمانية عام 2002.

هذه المجموعة، التي تفتقر إلى أي شكل من أشكال الخلفية العرقية أو الأيديولوجية، قد تكون على استعداد لسحب دعمها عن الحزب المؤسس للجمهورية، وأن تدعم حزبًا سياسيًّا جديدًا قادرًا على التأثير في جهاز الدولة. ومع ذلك، من المرجح أن يستمر التصويت بدون أي تغير كبير في المستقبل المنظور.

المصادر والمراجع:

1- MP: حزب الأمة، CMP: حزب الأمة الجمهوري، 1954 TKP: حزب القرويين الأتراك، HP: حزب الحرية، وAP: حزب العدالة، YTP: حزب تركيا الجديدة، CKMP: حزب الأمة القروي الجمهوري، TİP: حزب العمال التركي، BP 1969)) حزب الاتحاد، 1969) :GP): حزب الثقة، MHP: حزب الحركة القومية، 1973) :TBP) حزب الاتحاد التركي، 1973) : MSP) حزب الإنقاذ الوطني، 1973)CGP): حزب الثقة الجمهوري، HP: الحزب الشعبي، ANAP: حزب الوطن الأم، MDP: حزب الديموقراطية القومية، :SHP الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي، :DYPحزب الطريق القويم، DSP: حزب اليسار الديمقراطي، RP: حزب الرفاه، MÇP: حزب العمال القومي، IDP: الحزب الديمقراطي الإصلاحي، SP: الحزب الاشتراكي، İP: حزب العمال، YDP: حركة الديمقراطية الجديدة، HADEP: الحزب الديمقراطي الشعبي، YP: الحزب الجديد، ÖDP: حزب التضامن والحرية، SIP: الحزب الاشتراكي الحاكم، EMEP: حزب العمل، DBP: حزب السلام والديمقراطية، BP: حزب السلام، DTP: حزب تركيا الديمقراطي، FP: حزب الفضيلة، BBP: حزب الوحدة الكبرى،LDP: الحزب الديمقراطي الليبرالي، YTP: حزب تركيا الجديدة، TKP: الحزب الشيوعي التركي (2002)، SP: حزب السعادة، GP: حزب الشباب، DEHAP: حزب الشعب الديمقراطي، BTP: حزب تركيا المستقلة، HAS: حزب صوت الشعب، MP: حزب الأمة (2011)، MMP: الحزب القومي المحافظ، HAKPAR: حزب الحقوق والحريات، HYP: حزب الصعود.

2- حزب الرفاه: إسطنبول وأنقرة وقيصري وأرضروم وديار بكر. حزب الطريق القويم: إزمير وأنطاليا وأسكي شهير. حزب الوطن الأم: بورصة ومرسين وأضنا. الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي: كوجائلي وغازي عنتاب. حزب الشعب الجمهوري: سامسون.

THIS IS OUR WORLD

Turkuvaz Media Group is the leading group of companies which deals with broadcasting, publishing and distribution activities in Turkey. Most reputable national and international magazines, best selling local and national newspapers and prestigious tv channels create the most powerful synergy in Turkish media.

SABAH